جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير
مراقب الحسابات عن القوائم المالية المجمعة
لشركة مطاحن مصر العليا
في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

السادة مساهمي شركة مطاحن مصر العليا :

راجعنا القوائم المالية المجمعة لشركة مطاحن مصر العليا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١(١)،والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠يونيه ٢٠٢٣، وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :

هذه القوائم مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية ، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

---

(١)قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية.

أساس إبداء رأي متحفظ :

- ظهر رصيد حسابات الأصول الثابتة في ٢٠٢٣/٦/٣٠بنحو٢٥٤,٤١٣مليون جنيه(بالصافي بعد خصم مجمع الإهلاك والبالغ ٣٦٧,٧٣٧ مليون جنيه) وتم جردها بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها و إشرافنا على جانب منها في حدود الوقت والإمكانات المتاحة كما تم حساب الإهلاك بنفس الأسس والقواعد المتبعة في العام السابق وقد تبين وجود بعض الآلات والمعدات العاطلة والغير مستغلة وأهمها خطوط طحن الاذرة الشامية ببعض مطاحن شركة مطاحن مصر العليا، وكذا بعض وسائل النقل والانتقال المتوقفة عن العمل منذ عدة سنوات صدرت بشأن بعضها قرارات تكهين من مجلس إدارة الشركة دون التصرف فيها وعددها نحو ١٣ وسيلة نقل وإنتقال.

وكذا وجود طاقات إنتاجية عاطلة وغيرمستغلة ومتوقفة طوال العام بشركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة (وسائل نقل وانتقال) تتمثل في المقطورة رقم ع . ج ٣٥٨٢ موديل ٢٠٠٩ وتكلفتها الدفترية نحو ١٨٧ ألف جنيه ، وكذلك السايلون (البامب) رقم س.ر ٢٦٦٧ موديل ٢٠١٤ وتكلفته الدفترية نحو ٧٠٠ ألف جنيه عن العمل طوال العام.

نوصي بضرورة العمل علي حصر كافة الطاقات الإنتاجية العاطلة والغير مستغلة والعمل علي تشغيلها والإستفادة منها بما يعظم نتائج أعمال الشركة.

- بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري ضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٣/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٧٤,٧١١ مليون جنيه متضمنا ما يلى:-

- نحو ٣٥,٥٥٠ مليون جنيه قيمة المنصرف على إنشاء وتجهيز برج جرجا السكني والتجاري منها نحو ٣٢,٣٢٦ مليون جنيه قيمة إجمالي الأعمال المنفذه بمعرفة شركة الرجاء للمقاولات العمومية والتوريدات حتي آخر مستخلص جاري رقم (١٩) بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٧بنسبة ٩١% من القيمة الإجمالية للتعاقد والبالغ قدرها نحو ٣٥,٨٣٩ مليون جنيه والباقي تمثل قيمة أعمال الحماية المدنية وأتعاب الإستشاري وم .آخري ودون الانتهاء من تنفيذ الأعمال الإنشائية وإستخراج التصاريح اللازمة للإجراءات الإدارية والتجارية.

  نوصي بضرورة العمل على سرعة الإنتهاء من إنشاءات البرج المذكور حتى يتسنى طرحه للبيع أو الإيجار والإستفادة من العوائد المالية المتوقعة.

- نحو ١٦,٤٩٤ مليون جنيه يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض رقم (٦٣٨ ـ ٦٣٩ ـ ٦٤٠) بمساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة مخازن المنطقة الصناعية بمدينة طيبة الجديدة بالأقصر لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن ومطحن قدرة ٣٠٠طن/يوم لإنتاج دقيق تمويني وإنشاء مباني إدارية وورشه خاصة بالصيانة ومخازن وتم سداد مبلغ نحو ١٥,٩٣٣ مليون جنيه بشيك منذ ٢٠١٧/٦/١٠ و تم استلامها من قبل الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ وقد قامت الشركة بطرح مناقصة عامة برقم (١٠) لسنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢ لتنفيذ المرحلة الأولي لتسوية الأرض والأعمال المطلوبة لإنشاء الأسوار والبوابات وتم ترسيتها لشركة العربي للأستثمار العقاري وتسليمه الموقع والبدء في تنفيذ المرحلة الأولي على الرغم من تعثر شركة العربي في تنفيذ أعمال إنشاء وحدة الغربلة بقوص ووجود العديد من الملاحظات الفنية الجسيمة كما سيرد ذكرها لاحقا.

  نوصي بضرورة بحث ما تقدم والعمل على سرعة تنفيذ المشروع المخصصة لأجله الأرض المشار إليها تدعيما لاستثمارات الشركة وتعظيما لنتائج أعمالها.

- نحو ١٠,٥٥٦ مليون جنيه قيمة المسدد لجهاز مدينة أخميم الجديدة لتخصيص قطعة أرض مساحتها نحو ٢٠ ألف متر مربع لإنشاء مقر بديل لقطاع الحركة والنقل بسوهاج والتي تم إستلامها بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ وتحرير العقد بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠وعلى الرغم من مرور عام على سداد كامل القيمة وإستلام الأرض إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ الأعمال.

- نحو ١١,٥٠٥ مليون جنيه قيمة المنصرف على إنشاء وحدة غربلة الأقماح بمنطقة قوص – محافظة قنا ، والمسند تنفيذها إلي شركة العربي للاستثمار العقاري والمقاولات العمومية بنحو ٧,٠٩٨ مليون جنيه شاملا ضريبة القيمة المضافة وقد تبين بشأنها ما يلي:

- وجود العديد من الملاحظات الفنية الجسيمة أسفرت عنها زيارة موقع العملية التي تمت بمعرفة قطاع المشروعات بالشركة تم إعداد محضر بها مؤرخ في ٢٠٢٣/١/٣١ ومعظمهما جوهرية تتمثل في ترحيل عدد ٦ خوازيق خرسانه مسلحة عن المكان المطلوب والموقع المحدد بالاحداثيات ويتراوح الترحيل بين ١٥ سم إلى ٣٢ سم.

- أسفر تقرير إدارة المشروعات المؤرخ في ٢٠٢٣/٤/٢٦ عن وجود ملاحظات أخري متعددة ، وتم إرسال خطاب للمقاول المذكور بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٣.

- قامت الشركة بإستيراد وحدة غربلة أقماح بقدرة ١٠٠ طن/ساعة بموجب الاعتماد المستندي رقمilc٦٠٠٠٠٧٩٥٤ الصادر بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٤ بقيمة قدرها نحو ٢٤٠ ألف دولار أمريكي من شركة حسين نظام الدين التركية وتم إضافتها لمخزن صومعة قوص بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٩ وحتى تاريخه لم يتم الإستفادة منها.

نوصي بضرورة تفعيل عقد الاتفاق مع المقاول المذكور نظرا لعدم ملاءته المالية والفنية للتنفيذ وتأخره في نهو الأعمال المقررة وما لذلك من أثر على عدم إستخدام الوحدة المذكورة حتى تاريخه مع تفعيل كافة بنود العقد في هذا الشأن.

- نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م٢ تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بناحية نقادة بناء على طلب الشركة على أساس سعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه وقد اعترضت الشركة على ذلك السعر بخطاب إلي السيد اللواء محافظ قنا الأمر الذي جعل الشركة تقوم بالطعن على هذا التقرير أمام محكمة القضاء الإداري بقنا بموجب الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق إداري تداولت جلساته حتى جلسة ٢٠٢٢/٢/٢٣ وإحالتها لمكتب الخبراء بجلسة ٢٠٢٢/٣/٢٤.

- نحو ١٨ ألف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزوائد المستودع منذ عدة سنوات حتى تاريخالمراجعة لم تصل الشركة الى اتفاق مع السيد/محافظ البحر الأحمر بهذا الشأن.

نوصي بضرورة متابعة الإجراءات والاتصال بالجهات المعنية في هذا الشأن حتى يتسني تقنين أوضاع أراضي الشركة وممتلكاتها.

- بلغ رصيد حساب الإنفاق الاستثماري في ٢٠٢٣/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٩,٣٤٧ مليون جنيه متضمنا ما يلى:-

- مبلغ نحو ٨,٠٤٧ مليون جنيه قيمة المسدد لجهاز تنمية مدينة أسوان الجديدة قيمة ٢٥% من إجمالي ثمن الأرض المخصصة للشركة بمدينة توشكي الجديدة ومساحتها نحو ٢٠٠٦ فدان وإجمالي قيمتها نحو ٣٠,٢١٤ مليون جنيه بواقع ١٥ ألف جنيه للفدان إضافة إلي المصروفات الإدارية ومجلس الامناء وخلافه على ان يتم تأجيرها للسيد الأستاذ/ محمد بن ضحيان بن عبدالعزيز – عضو مجلس إدارة الشركة (سعودى الجنسية) ومساهم بنسبة ٢٠% من راس مال الشركة بناء على رغبته طبقاً لموافقة مجلس الإدارة في ٢٠٢٢/١٢/٢٧ على ان تكون مدة التأجير عشرون عام ويقوم بسداد قيمة الأرض بالكامل خصما من القيمة الايجارية المحددة كما إنعقد مجلس إدارة الشركة (جلسه استثنائيه) بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٣ للموافقة على طلب شراء وتأجير ثلاثة الاف فدان أخرى للسيد/ محمد بن ضحيان بن عبد العزيز عضو مجلس إدارة الشركة بناء على رغبته أيضا.

وتجدر الإشارة إلي ما يلى:-

- تم اتخاذ الإجراءات الواجبة للشراء وتخصيص المقنن المائي دون إتخاذ أي إجراء نحو دعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة للنظر في تعديل النظام الأساسي مادة رقم (٣) غرض الشركة وإضافة نشاط إستصلاح وإستخراج الأراضي إلى أغراض عمل الشركة.
- عدم إجراء أي دراسات جدوى فنية أوإقتصادية أومالية أو قانونية مسبقة قبل الشراء في ضوء عدم توافر خبرات أوكوادر فنية متخصصة بالشركة خاصة بنشاط إستصلاح الأراضي.
- مخالفة أحكام مواد أرقام ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ من أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

وكذا أحكام المادة رقم (٢٣٥) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الصادرة بقرار وزير شئون الاستثمار ، والتعاون الدولي برقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ ".

وكذا أحكام المادة رقم (٧) من اللائحة المالية للشركة.

- عدم وجود خبرات سابقة في مجال إستصلاح وإستزراع الأراضي كما لا يوجد كوادر فنية متخصصة في هذا المجال.
- على الرغم من إستلام الأرض (٢٠٠٠ فدان) في يناير ٢٠٢٣ والبدء في إحتساب فترة الإستصلاح (السماح) والتي هي مدة تنفيذ المشروع وقدرها ثلاث سنوات وإلا يتم سحب الأرض إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ أي أعمال حتى تاريخه.

نوصي بدراسة ما سبق من ملاحظات وإتخاذ اللازم نحو تصويبها وتقنينها مع ضرورة مراعاة ما وجه به مجلس الوزراء بجلسته رقم (٢٣٥) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٤/٥ بضرورة إلتزام جميع ..... والشركات التي تساهم فيها الدولة لدي إبرام عقود مع أطراف أجنبية بشأن ضوابط التعاقد أو نسخ التعاقد مع أطراف أجنبية وكذا قرارات المجلس الأعلى للاستثمار بإجتماعه الأول

المنعقد بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١٦ ، وعرض الأمر على الجمعية العامة العادية ، وغير العادية للشركة للنظرا فيها.

- بلغ رصيد المخزون في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٢٣٠,٦٨١ مليون جنيه تم جرده ومطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها و إشرافنا على جانب منه وقد تبين لنا ما يلي :-

  - مازال المخزون يتضمن بعض أصناف قطع الغيار الراكدة بلغ ما أمكن حصره منها طبقاً لحصر الشركة نحو ٩٩٣ ألف جنيه بشركة مطاحن مصر العليا ونحو ٤٩٣ ألف جنيه بشركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون فقرة رقم (٢٨) التي تنص .... (قد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون إذا ما تعرض للتلف أو التقادم الكلي أو الجزئي أو إذا إنخفض سعر بيعه .... يتم تخفيض قيمة المخزون إلي أقل من تكلفته ليصل إلي صافي قيمته البيعية بخلاف العديد من الأصناف وبواقي التركيبات بدون قيمة وعدم تحديد الحالة الفنية للمخزون (جديد – مستعمل).

    نوصي بضرورة دراسة أوجه الاستفادة من المخزون الراكد وبطي الحركة مع تطبيق ما ورد بالفقرات أرقام (٩ ، ٢٨ ، ٣٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون وتسعير كافة الأصناف وتحديد حالتها الفنية ومدي حاجة الشركة إليها .

  - وجود العديد من أصناف الخردة والكهنة ببعض مخازن قطع غيار المطاحن ومخازن الخردة والكهنة والمخلفات دون إتخاذ أي إجراء بشأنها وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٢٥٢) من اللائحة التجارية للشركة والتي تنص علي أن " يراعي تصنيفها وتجميعها لحين إتخاذ إجراءات تكهينها أو تخزينها ونقلها إلي مخزن الخردة قبل إنتهاء السنة المالية ".

    نوصي بضرورة حصر كافة الرواكد والكهنة على مستوى جميع وحدات القطاع ودراسة اوجه الاستفادة منها أو التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة.

  - وجود وحدة تعبئة تخص أحد عملاء (مندوبي البيع) متحفظ عليها بالمطحن منذ ٢٠١٨ مقابل مديونيات مستحقة عليه علما بأنها مشونة بالعراء مما يعرضها للتلف بشركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة دون الإستفادة منها.

    نوصي بحث ما تقدم بضرورة دراسة إمكانية الاستفادة من وحدة التعبئة والتي مر علي وجودها بالشركة أكثر من خمس سنوات دون الاستفادة منها.

- بلغ رصيد حساب العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٢٣٦,٥٧٠ مليون جنيه (بعد خصم المخصص البالغ نحو ٢١,٤٥٤ مليون جنيه) ودائنا شاذا بمبلغ نحو ٨١,٢٠٨ مليون جنيه (علي غير طبيعة الحساب المذكور) منها نحو ٩٦,٧٣٥ مليون جنيه طرف الهيئة العامة للسلع التموينية ، ونحو ١٨٤,٩١٦ مليون جنيه بحساب الموردين لذات الهيئة بشركة مطاحن مصر العليا التي تحفظت في محضر المطابقة التي تمت بين الشركة والهيئة العامة للسلع التموينية عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتي ٢٠٢٣/٦/٣٠ بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٧ عن بعض الخلافات وأهمها ما يلي :-

  - أحقية الشركة في رد قيمة مخالفات بنحو ٩٧٩ ألف جنيه لحين البت في التظلمات المقدمة من الشركة في هذان الشأن (مخالفة نسب العينات المواقعة علي مطحن سيتي بسوهاج ومطحني الأتحاد وإسنا بالأقصر ومطحن جرجا بسوهاج بمبلغ ٢٥٥، ٧٢٢ ، ٢آلف جنيه علي الترتيب).
  - رد مبلغ الغرامة نحو ٤,٣٢٣ مليون جنيه الخاصة بالسدين / خالد عبد الحميد ، ومحمد الضوي وذلك لعدم مسئولية الشركة عن تلك الغرامة .

- الغرامة الموقعة على مطحن طهطا (خلال العام)وأسس إحتسابها والبالغ قيمتها نحو ٥,٩٠٣ مليون جنيه.

نوصي بضرورة العمل علي حل كافة الخلافات القائمة حفاظا علي أموال الشركة وحتي تظهر أرصدة الحسابات بصورتها الصحيحة.

- تضمنت حسابات العملاء مبلغ نحو ٩٥,٨٦٤ مليون جنيه أجور نقل قمح محلي يقابله بحساب الموردين رصيد دائن مرحل بمبلغ نحو ٢١,٣٦٤ مليون جنيه تحت مسمي قمح محلي أيضا بشركة مطاحن مصر العليا دون تحديد المواسم الخاصة بهما للوقوف على طبيعتها وأسباب هذا الفصل.

نوصي بتحديد المواسم الخاصة بالقمح المحلي لتلك الأرصدة وإتخاذ ما يلزم نحو إجراء التصويب اللازم والإفادة.

- تضمنت أرصدة حسابات العملاء في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ١,٢١٣ مليون جنيه قيمة بعض الأرصدة المدينة المتوقفة لبعض عملاء الدقيق الفاخر ٧٢% منذ عدة سنوات مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها أحكام قضائية نهائية لصالح شركة مطاحن مصر العليا لم تنفذ ومكون عنها مجمع إضمحلال بالكامل كما تضمنت حسابات العملاء في ذات التاريخ مبلغ نحو ١,٤٩٥ مليون جنيه مديونية مستحقة ومتوقفة منذ عدة سنوات طرف بعض عملاء الادارة بشركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة (شعراوي محمد ، ممدوح أدم ، فتحي علي كريم ، المتحدة للتجارة والإستيراد ، محمود عبد العظيم) الذين توقفوا عن سداد مستحقات الشركة .

نوصي بضرورة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو العمل علي تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة وكذا تحصيل المديونيات المستحقة للشركة حفاظا علي أموالها وحقوقها.

- إستمرار شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة في الإعتماد علي جانب من موظفي الشركة كمندوبين بيع في تسويق وبيع وتحصيل قيمة مبيعاتها ومنتجاتها ، حيث يتم إصدار معظم فواتير المبيعات بأسماء موظفي الشركة كل فيما يخصه ، وبعض فواتير المبيعات بأسماء عملاء الموظفين المشار إليهم ، وتمثل المبيعات لبعض موظفي الشركة نحو ٣٦٠,١٦١ مليون جنيه بنسبة ٤٣% من قيمة مبيعات الدقيق والسميد بالشركة خلال الفترة البالغة نحو ٨٤٢,٤٥٥ مليون جنيه وتجدر الإشارة إلي أنه بلغت مديونية هؤلاء المندوبين في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٤١,٩٩٣ مليون جنيه بحسابات العملاء فقط.

  هذا وقد إقتصرت الضمانات المقدمة من مندوبين البيع علي شيكات وإيصالات أمانة (ضمانات ورقية) الأولي بمبلغ ١١,٦٣٥ مليون جنيه والثانية بمبلغ ٥٣,٥٥٠ مليون جنيه بإجمالي قدره ٦٥,١٨٥ مليون جنيه ونري عدم كفايتها.

نوصي بضرورة بحث ما سبق وإتخاذ ما يلزم بما يتماشي مع الحدود الائتمانية المعمول بها والعمل علي تحصيل كافة مستحقات الشركة طرف كافة المندوبين مع أخذ كافة الضمانات الفعلية الكافية ودراسة الموقف القانوني والضريبي للبيع لموظفي الشركة.

- تضمنت حسابات العملاء بشركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة مبلغ نحو ٨,٨٢٦ مليون جنيه قيمة مديونية مستحقة طرف بعض مندوبى البيع المتوقفين عن تسويق وبيع منتجات الشركة منذ عام ٢٠١٨ ، دون سداد المديونيات المستحقة طرفهم للشركة وبيانها كما يلى: -
  - نحو ٥,٥٥٢ مليون جنيه مستحقة طرف المندوب/ الحسن عبود مصطفي الذى توقف عن سداد وتسويق منتجات الشركة منذ اكتوبر ٢٠١٨ وتم إقامة عدة دعاوي قضائية ضده صدرت بشأنها احكام قضائية نهائية دون تنفيذ .

كما لم تتمكن من الحصول على التعويض من شركة المهندس التأمين ، وقامت الشركة برفع الدعوى رقم ١٢٩ لسنة ٢٠١٩محكمة شمال الجيزة ضد شركة اللتأمين المطالبة بمبلغ ٢,٧٥٠ مليون جنيه قيمة ٥٥% من قيمة التعويض المستحق طبقا للوثيقة ، ٥% فؤائد قانونية سنويا من تاريخ المطالبة حتي تمام السداد وحكم فيها بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٩ برفض الدعوى، وتم عمل استئناف برقم ٤١٣ لسنة ١٣٩ ق الدائرة (١) شمال الجيزة قضي فيها بالرفض بجلسة ٢٠٢٢/١٢/٧ وتم عمل طعن بالنقض لم يحدد له جلسة حتي تاريخه (سبتمبر ٢٠٢٣).

- نحو ٣,٢٧٤ مليون جنيه مستحقة طرف المندوب / مصطفى عبود مصطفي الذى توقف عن بيع وتسويق منتجات الشركة منذ سبتمبر ٢٠١٨، وتم تقديم بلاغ الى النيابة العامة رقم ٤٤٧٥لسنة ٢٠١٩ م اداري قسم شرطة ثانى اكتوبر بشأن إختلاس مال عام تم إحالته للنيابة العامة ومازالت قيد التحقيق طبقا لما ورد ببيان قضايا الشركة بتاريخ (سبتمبر ٢٠٢٣).

يتعين ضرورة دراسة موقف تلك المديونيات المستحقة طرف مندوبي البيع المتوقفين مع متابعة الاجراءات القانونية لتحصيل المديونيات المستحقة للشركة وتنفيذ الاحكام الصادرة لصالحها واتخاذ اللازم بشأن شركة المهندس التامين للحصول على التعويض المنصوص عليه بالوثيقة.

- توقف العميل/ شركة أمان للخدمات التجارية البالغ رصيده في ٢٠٢٣/٦/٣٠ بشركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة بنحو ٢,٢٣٨ مليون جنيه عن السداد منذ فبراير ٢٠٢٣ حيث كان آخر سداد له بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه كما توقف عن سحب بضاعة منذ ٢٠٢٢/٩/٣٠ علما بأنه قام بسحب بضاعة قيمتها نحو ١٦,١٩٠ مليون جنيه خلال الثلاثة شهور الأولي من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ إقتصر ما قام بسداده من قيمتها علي نحو ١٣,١٨٥ مليون جنيه.

نوصي بضرورة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو تحصيل مستحقات الشركة طرف العميل المذكور والإفادة.

- بلغ رصيد حساب إيرادات مستحقة التحصيل بشركة مطاحن مصر العليا نحو ٦,٦١٦ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ نحو ١,٤٦٣ مليون جنيه وتضمنت ما يلي :-
  - نحو ١,٤٩٩ مليون جنيه قيمة الإيجارات المتأخرة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالغردقة ، ومقام بشأن بعضها دعاوى قضائية صدر بشأن بعضها أحكام قضائية نهائية لصالح الشركة لم تنفذ والبعض الآخر ترك العين المؤجره بنسبة نحو ٥٩ % من إجمالي قيمة الإيجارات مستحقة التحصيل على كافة مواقع الاستثمار العقاري بالشركة والبالغ قيمتها نحو ٢,٥٣٧ مليون جنيه.
  - نحو ٤٠٦ ألف جنيه قيمة مديونية طرف السيد/عنتر عطيفى السيد مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل والناتجة عن إعادة جدولة القيمة الإيجازية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر وذلك بعد المفاوضات التي تمت مع أدارة الشركة فى٢٠٢٠/٢/٤ و التي انتهت إلى إنهاء العلاقة التعاقدية بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٥ وتسوية التأمين وتقسيط المديونية وحصول الشركة على شيكات بنكية بقيمة القسط وتبين عدم الالتزام بالسداد للأقساط المستحقة ، وقامت الشركة برفع جنح ضده حكم فيها بالحبس ، و قد سبق صدور حكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ فى الدعوى رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١٩ مدنى كلى اهالى المقامة ضده بفسخ العقد وإخلاء العين و إلزامه بسداد مبلغ ١,٢٥٤ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة .
  - نحو ٨٦٠ ألف جنيه قيمة متأخرات طرف بعض مستأجري وحدات الاستثمار العقاري بالشركة لأكثر من ثلاث سنوات .

نوصي بضرورة العمل على كافة تحصيل مستحقات الشركة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بكافة وحدات الاستثمار العقاري خاصة المول التجاري بالغردقة والاتصال بالجهات المختصة لتنفيذ

الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع مراعاة أخذ الضمانات الكافية عند التأجير للحفاظ على حقوق الشركة ومراعاة ما جاء بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء.

- بلغ رصيد الحسابات المدينة الأخري في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٤٥,٤٨٠ مليون جنيه بالصافي بعد خصم المخصص الإضمحلال البالغ نحو ١٢,٨٤٦ مليون جنيه منها ما يلي بشركة مطاحن مصر العليا:-

  - نحو ٤٢ مليون جنيه تأمين أقماح لمدة ثلاثة أيام طرف الهيئة العامة للسلع التموينية مسددة بموجب الشيك مقبول الدفع برقم ٤٤٣٠٠٦٣١ بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢ المسحوب على بنك مصر فرع سوهاج دون المصادقة والمطابقة عليه حتي تاريخه.
  - نحو ٤,٢٥٤ مليون جنيه منها باسم / خالد صفوت عبد الحميد بمبلغ نحو ٢,١٢٣ مليون جنيه ، ومحمد عبد المحسن الضوي بمبلغ نحو ٢,١٣١ مليون جنيه أمناء مستودع بالشركة بمنطقة جرجا ، تمثل قيمة الباقي من الغرامة الموقعة عليهم من الهيئة العامة للسلع التموينية نتيجة إستيلائهم علي كميات من الدقيق المخصص لصالح مخابز جرجا البلدية وذلك وفقا لما ظهر بالمطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٢/٦/٢٩ عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتي ٢٠٢١/١٢/٣١ وتحفظت الشركة بالمطابقة بأحقيتها في رد مبلغ الغرامة لعدم مسئوليتها عن هذه الغرامة ومكون عنهما مخصص ديون مشكوك في تحصيلها بكامل القيمة ومرفوع بشأنها عدة دعاوي قضائية مازالت متداولة.

- نحو ٦,٤٩٤ مليون جنيه تحت مسمي أمر إداري منطقة طهطا قيمة عجز في الاقماح المستوردة التي تم الإستيلاء عليها من بعض العاملين بمطحن طهطا ملك الهيئة العامة للسلع التموينية وإرتكاب عدة جرائم منها الإستيلاء علي المال العام ، التزوير في محررات رسميه ،العش والتدليس طبقاً لما أسفرت عنها اعمال اللجنة المشكلة بالشركة والبلاغ المقدم لمباحث الأموال العامة لجنوب الصعيد بشأن تلك الواقعة حيث تبين أن إحدي السيارات التابعة للشركة رقم ٣٥٤١/٦٣١٢ نقل سوهاج قيادة السائق / ياسر باهي حسين لم يظهر دخولها إلي المطحن طبقا لكاميرات المراقبة وذلك في بعض الأيام (١٤ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٠٢٣/٤/٢٧) والمحمله بأقماح مستوردة وارده من صومعة غرب طهطا التابعة للشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين بإجمالي كمية قدرها نحو ٣٤١,٣١٠ طن وذلك علي الرغم من إدراج هذه الكمية بإذون ورود البوابة بمعرفة مندوب إستلام الأقماح بالمطحن وكاتب البوابة.

  - تم العرض علي السيد المحاسب الرئيس التنفيذي للشركة بذات التاريخ الذي قرر تشكيل لجنة لتصفية المطحن صفريا خلال الفترة من ٢٠٢٣/٤/١ حتي ٢٠٢٣/٤/٣٠ (للتحقق من صحة وجود عجز من عدمه) بالقرار رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠٢٣ والتي أسفرت عن وجود عجز في المعدلات النمطية لإستخراج الدقيق ٨٧,٥% وإجمالي معدل الاستخراج وذلك لوجود عجز في الأقماح نظرا لعدم ورود الكمية المشار إليها من الأقماح علي السيارة سالفة الذكر والتي قام سائقها والتباع بالتصرف في عدد ستة حمولات وبمساعدة مندوب إستلام الأقماح بالمطحن السيد/ محمد خلف الله محمود حيث قام الأخير بالتلاعب والتزوير بختم كارتات الشحن الخاصة بالنقلات الستة التي لم يتم تسليمها للمطحن وإستخراج أذون دخول بوابة لهذه النقلات لتسهيل الاستيلاء عليها إشتراكا مع السائق المذكور والتباع وذلك طبقا لما ورد بتقرير اللجنة المشار إليها.
  - تم إبلاغ السيد العميد/ مدير إدارة مباحث الأموال العامة لجنوب الصعيد بالواقعة بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٤ وتم إحالة البلاغ إلى النيابة العامة بموجب المحضر رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٠٢٣ إداري طهطا حيث تم إدانة كل من السائق ، ومسئول إستلام

الأقماح ، وتباع السيارة وتم حبس كل من الثاني والثالث والأول هارب حتي تاريخه.

- تحفظت شركة مطاحن مصر العليا علي الغرامة الموقعة علي مطحن طهطا حيث أن الواقعة حدثت بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٧ (تطبيق الغرامة) و كان سعر القمح ٥٥٢٥ جنيه للطن وصدر توجيه وزاري رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٣ الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٠ وحدد سعر القمح ١٠٠٦٠ جنيه للطن والذي علي أساسه تم حساب الغرامة علي الرغم من أن الواقعة حدثت قبل تاريخ صدور هذا التوجية كما أنه تم حساب الغرامة بضعف السعر وذلك علي أساس أن الكمية تصرف ولكن ثبت أن الكمية عجز إستلام يتم حسابها علي أساس مرة وربع من ثمن القمح وذلك في المطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٧.

- نحو ٦٦٢,٧ ألف جنيه مديونية مستحقة طرف احمد محمد احمد كروته قيمة التصرف فى كمية من الاقماح حوالى ١١٨,١٥طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣ والواردة بها مطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بسوهاج بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ (تم خصمها بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣) ومقامة ضدة الجناية رقم ١٣٨٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنايات سوهاج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام و مكون عنها مجمع اضمحلال بنحو ٦٥٧ الف جنيه وحكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بجلسة ٢٠٢٢/١/١٧ وتم الطعن بالنقض ولم يحدد جلسة حتي تاريخه.
- نحو ٧٦٠ ألف جنيه أرصدة مدينة متوقفة منذ عدة سنوات دون حركة عليها مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد.

ومنها ما يلي بشركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة:-

- نحو ٦٧٥,٧ ألف جنيه قيمة عجز خزينة المقبوضات باسم أمين الخزينة السابق/ صابر عبد الفتاح عبد الحليم في ٢٠٠٧/١/٢٨ ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٤٨٣ لسنة ٢٠٠٩ م. تعويضات الجيزه وصدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١٧/٢/٢٣ بإلزام المذكور بالتعويض بمبلغ مليون جنيه وقام المدعى عليه باستئناف الحكم برقم ٤٥٤٩ لسنة ١٣٤ق الدائرة ١٠٨ تعويضات إستئناف شمال الجيزة وتم الحكم في الاستئناف بجلسة ٢٠١٧/١١/٢٧ بسقوط الخصومه ، وتم الطعن بالنقض من قبل الشركة برقم ١٦٥٤ لسنة ٨٨ ق س نقض بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٧ ولم تحدد جلسة حتى تاريخه.
- نحو ١١٦٢٢ جنيه باسم / وائل عبد العزيز عبد الوهاب سيد (سائق ترك الخدمة بالشركة) قامت الشركة برفع دعوى برقم١٤٦٦ لسنة ٢٠١٧ جنح الساحل (إيصال أمانة بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه) وتم الحكم فيها غيابي بجلسة ٢٠١٧/١١/١٦ بالحبس سنة، وكفالة ثلاثة ألاف جنيه ولم يتم التنفيذ حتى تاريخه.

نوصي بضرورة موالاة كافة التحقيقات والإجراءات القانونية الجارية بهذا الشأن ودراسة أسباب ما سبق ومعالجتها احكاماً للرقابة وإتخاذ ما يلزم بهذا الشأن من إجراءات وما يترتب عليها من أثار والعمل علي تحصيل المديونيات المستحقة للشركة.

- بلغ رصيد حساب النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٣٩٥,٢٨١ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي بشركة مطاحن مصر العليا:-

- وجود بعض الحسابات الجارية طرف بعض البنوك ليس عليها حركة بالإضافة أو السحب وبدون أي عائد عنها وبلغت أرصدتها في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٩٠١ ألف جنيه تحملت عنها الشركة مصروفات بنكية خلال العام بلغت نحو ٩٧١٢,١٥ جنيه مما أضاع علي الشركة إيرادات لها.

- تبين عدم إدارج بعض الحسابات الجارية لدي البنوك بدفاتر الشركة أو تأثير رصيد البنوك الظاهر بقوائمها المالية حيث تبين وجود حساب بإسم الشركة ببنك مصر فرع سوهاج والبنك الأهلي فرع الفتح برصيد بلغ نحو ١٨٥,٤٥٨ مليون جنيه ، ٧٦٢ جنيه علي الترتيب خاصة بمستحقات الأقماح المحلية موسم ٢٠٢٣ والذي يتم تمويله عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية ، وللشركة سلطة الصرف منه وإصدار الشيكات لموردي الأقماح المحلية ، وجدير بالذكر أن قيمة التحويلات الواردة من الهيئة العامة للسلع التموينية لبنك مصر المشار إليه عن موسم قمح محلي ٢٠٢٣ وبلغت قيمتها نحو ٢٧٩١,٥٠ مليون جنيه.

نوصي بضرورة بحث ما سبق وإتخاذ اللازم نحو تلك الحسابات إحكاما للرقابة علي حركة النقدية بالبنوك وأثر ذلك علي الحسابات المختصة وحتي تظهر القوائم المالية بصورتها الصحيحة.

- تضمن حساب الموردين المدين بشركة مطاحن مصر العليا في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ١٨٠ ألف جنيه (مدين) قيمة المستحق للشركة طرف شركة الحديد والصلب المصرية عن توريد ألواح صاج وزوايا وتبين أنه تم تصفية شركة الحديد والصلب وفقا لمذكرة القطاع التجاري بتاريخ ٢٠٢١/٨/١ دون توريد مشمول أمر التوريد ومكون عنها مخصص بكامل القيمة وجدير بالذكر تم إقامة دعوي قضائية برقم ١٨٥٦ لسنة ٢٠٢٢ م . ك جنوب القاهرة حكم فيها لصالح الشركة بجلسة ٢٠٢٢/١١/٢٤ بإلزام الشركة القابضة للصناعات المعدنية بسداد المبلغ وتم الإستئناف من قبلها برقم ٧٧ لسنة ١٤٠ س . ع القاهرة حكم فيه لصالح الشركة بجلسة ٢٠٢٣/٣/٢٦ دون تنفيذ الحكم.

نوصي بضرورة إتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو تنفيذ الحكم المشار إليه وتحصيل أموال الشركة.

- بلغ رصيد الإحتياطيات في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٣٦٧,٧٠٣ مليون جنيه بنسبة ٥٢٥% من رأس المال المدفوع البالغ ٧٠ مليون جنيه .

يتعين دراسة ما سبق في ضوء أحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته مادة (٤٠) وكذا المادة رقم (٩١) من اللائحة التنفيذية لذات القانون بهذا الشأن وإتخاذ ما يلزم والإفادة.

- بلغ رصيد المخصصات (بخلاف الاهلاك - مخصص الضرائب المتنازع عليها) في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٥٧,٣٨٠ مليون جنيه مقابل ٥٩,٣٢٦ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بإنخفاض قدره نحو ١,٩٤٦ مليون جنيه بنسبة إنخفاض قدرها نحو ٣,٣% ونري عدم كفايته في ضوء ما يلي بشركة مطاحن مصر العليا:-

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها ضمن المخصصات في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٣١,٩٥٤ مليون جنيه مقابل نحو ٣٩,٢٠٩ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بعد إستخدام نحو ٧,٢٥٥ مليون جنيه لسداد فروق ضريبية عن الضرائب الاضافية لضريبة القيمة المضافة عن أعوام سابقة الفترة من ٢٠١٨/٦ حتي ٢٠٢١/١٢ وتجدر الاشارة إلي وجود خلافات ضريبية مع مصلحة الضرائب المصرية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٠٩ مليون جنيه لتصبح نسبة المخصص نحو ١٥% من إجمالي تلك الخلافات وتتمثل أهم تلك الفروق في فروق فحص تخص ضريبة الدخل عن الأعوام من ٢٠١٣/٢٠١٢ حتي ٢٠٢١/٢٠٢٠ جاري فحصهم بمعرفة اللجان الداخلية والمتخصصة ، ولجان الطعن ، والتي لم تحسم بعد.
- بلغ رصيد مخصص المطالبات والمنازعات نحو ١٦ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مكون لمواجهة الالتزامات المحتملة نتيجة الدعوي المقامة من شركة وادي كوم إمبو رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم أرض مطحن كوم أمبو بأسوان أو سداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه وقد أقامت الشركة

طعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٣٨ق أسوان ضد محافظ أسوان وشركة وادي كوم أمبو حكم فيها بجلسة ٢٠٢٢/١٢/٢ بالرفض وتأييده الحكم المستأنف.

- بلغ رصيد مخصص القضايا في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٢,٢٩٣ مليون جنيه مقابل نحو ١,١١٧ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ونري عدم كفايته في ضوء حجم المطالبات خاصة دعاوي البدل النقدي لرصيد الأجازات لبعض العاملين المحالين للتقاعد بقضايا على مستوي كافة قطاعات الشركة ووحداتها الانتاجية.

وبشركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة كما يلي:-

- تم الطعن وإعادة الفحص عن السنوات من ٢٠١٠/٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٧/٢٠١٦ والذي أسفر عن فروق قدرها نحو ٨,٣٣٣ مليون جنيه ، كما لم يتم فحص الأعوام المالية من ٢٠١٨/٢٠١٧ حتى ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- أخر فحص ضريبي لضريبة القيمة المضافة حتى العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ دون فحص السنوات التالية.
- أخر فحص ضريبي لضريبة الدمغة حتى ٢٠٠٦/٧/٣١.
- أخر فحص ضريبي لضريبة كسب العمل (المرتبات) حتى ٢٠١٩/٦/٣٠.

نوصي بضرورة إعادة النظر في تلك المخصصات وتدعيمها في ضوء ما سبق الاشارة إليه وإجراء التعديلات والتصويبات اللازمة.

- تضمن حساب الأجور المستحقة في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مبلغ نحو ٢٦,٥ مليون جنيه قيمة مكافأة العاملين عن العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ لم يتم صرفها ومنها ٢٠ مليون جنيه بشركة مطاحن مصر العليا ، ٦,٥ مليون جنيه بشركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة لا يتم صرفها إلا بعد إعتماد الجمعية العامة العادية للشركة.

نوصي بضرورة العرض على الجمعية العامة العادية للنظر فيما تقدم وإتخاذ اللازم في هذا الشأن.

- تضمنت الحسابات الدائنة الأخري بشركة مطاحن مصر العليا مبلغ نحو ٧٤٥,٠٤٦ ألف جنيه تمثل قيمة العديد من الشيكات التي أصدرتها الشركة ولم يقم المستفيدون بصرفها من البنك ويرجع بعضها إلي عام ٢٠٠٧ وقامت الشركة بإدراجها بحساب الأرصدة الدائنة دون تسويتها علي حساباتها المختصة.

نوصي بضرورة بحث طبيعة المبلغ المشار إليه ، وأعمال أحكام المادة رقم (١٤٧) من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وإجراء التسويات المحاسبية نحو رد باقي المبالغ للحسابات الشخصية لأصحابها والإفادة.

- تحملت شركة مطاحن مصر العليا مصروفات تعويضات وغرامات بنحو ٣,٩٨٩ مليون جنيه تتمثل في:-

- نحو ٢,٨٢٩ مليون جنيه قيمة غرامات طرق وزيادة أوزان عن النقليات المنفذة بمعرفة سيارات الشركة بحمولات زائدة عن الحمولات القانونية المثبتة برخصة تسير المركبات وذلك بالمخالفة لقانون المرور الأمر الذي يقلل من كفاءة تلك المركبات ويؤثر أيضا على كفاءة الطرق ويزيد من معدلات الحوادث .
- نحو ١,١٣٠ مليون جنيه غرامات على بعض مطاحن الشركة (الأقصر ، أرمنت ، إسنا ، جرجا ، طهطا) خلال العام نتيجة مخالفة العينات المسحوبة بمعرفة مديريات

التموين والتجارة الداخلية طبقا لما هو وارد بالمطابقات التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن الأرصدة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ .

يتعين الإلتزام بأحكام قانون المرور منعا لتوقيع تلك الغرامات وحفاظا على كفاءة سيارات الشركة وكذا شبكة الطرق وتقليل الحوادث وإتخاذ الإجراءات اللازمة للعمل علي الحد من تلك الغرامات تعظيما للإيرادات ، وكذلك الالتزام بالقرارات التموينية الخاصة بنسب الخلط.

الرأي المتحفظ :

فيما عدا تأثير ما تقدم وإذا ما أخذت التسويات المحاسبية والملاحظات الواردة بالتقرير في الإعتبار فمن رأينا أن القوائم المالية المجمعة تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع لشركة مطاحن مصر العليا في ٣٠ يونيه ٢٠٢٣ و عن نتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا :

- لم يتم حسم موقف تقنين بعض أراضي بشركة مطاحن مصر العليا منها ما صدر بشأنه أحكام قضائية نهائية دون تنفيذ حتى تاريخ المراجعة وبيان ذلك على النحو التالي:-
  - عدم تحرير عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة(زوائد تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٥/٥/١٢ في الدعوى رقم ٣٦٠٠ لسنة ٢٠١٠ ك. جنوب القاهرة ضد محافظ القاهرة بصفته وتم الحكم لصالح الشركة وتم الطعن على الحكم من محافظة القاهرة برقم ٨٥/١٢٥٣٥ نقض القاهرة على حكم الاستئناف رقم ١١١٠٨ لسنة ٣٢ ق.ع القاهرة وحكم بعدم قبول الطعن.
  - الدعوي رقم ٢٠١٥/٥١ م . ك حكومة سوهاج المرفوعة من أحمد خيري متداخل معه ميلاد نعيم توفيق بأنه يملك ١ س ١ ط بحوض أحمد باشا راشد بأرض المزلاوي وحكم فيها بالرفض وتم الاستئناف برقم ٣٤٦/٣٤٥ لسنة ٩٥ وقضي فيها بالرفض والتأييد وتم الطعن بالنقض برقم ٣٢١٠/٢٨١٢ لسنة ٩٢ ولم يحدد لها جلسة حتى تاريخه.
  - الطعن رقم ٧٥/١٧١٦٢ نقض مدني مقام من الشركة ضد محمد صلاح محمد وآخرون بشأن الطعن على الحكم ٥٣٥ لسنة ٨ س . ع شمال القاهرة في ٢٠٠٩/٩/٢١ بعدم نفاذ عقد بيع العقار بعين شمس ولم تحدد له جلسه حتى تاريخه .

    نكررتوصياتنا بضرورة متابعة الإجراءات القانونية واتخاذ اللازم لتحرير عقد زوائد التنظيم والمسدد قيمتها وتسجيلها باسم الشركة، وكذا متابعة باقي الدعاوي القضائية لحين الفصل النهائي فيها حفاظا على ممتلكات الشركة.

- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد شركة مطاحن مصر العليا بشأن استرداد أو إلغاء قرارات نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والتي صدر بشأنها أحكام قضائية في غير صالح الشركة والتي تمثل مؤشر على اضمحلال تلك الأصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) وبيان ذلك على النحو التالي:-
  - صدر حكم محكمة استئناف قنا في القضية رقم ٤٥٤ لسنة ٣٢ ق في ٢٠١٤/١/٢٨ برفض استئناف الشركة المقام ضد الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو وشركة وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي بشأن تسجيل ونقل ملكية أرض مجمع مطاحن كوم أمبو البالغ مساحته ٢٠٠٣٥م٢، الأمر الذي دعا الشركة إلي النقض في حكم

الاستئناف المشار إليه برقم ٥٧٢١ لسنة ٨٤ ق والذي حكم فيه بجلسة ٢٠١٩/٦/١٦ بعدم قبول الطعن وأقامت شركة كوم أمبو دعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم ارض المطحن او سداد مبلغ ١٠٠مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه ، وقد أقامت الشركة طعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٣٨ ق أسوان ضد محافظ أسوان والدعوة رقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق س ع أسوان ضد محافظ أسوان وشركة وادى كوم أمبو وحكم فيها بجلسة ٢٠٢٢/١٢/٢ بالرفض وتأييد الحكم المستأنف كما تم إقامة نقض برقم ١٦٠٤٦ لسنة ٩٢ ق بجلسة ٢٠٢٣/٢/١٥ حكم فيه بعدم قبول الطعن وتم إقامة طعن أخر ضد الشركة من محافظة أسوان والوحدة المحلية بكوم أمبو برقم ١٣٥١٨ لسنة ٩٢ حكم فيه بجلسة ٢٠٢٣/٢/١٥ بعدم قبول الطعن وقد ورد إنذار من شركة وادي كوم أمبو بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٣ لطلب تنفيذ الحكم رضائيا وأعقبه كتاب من الشركة مؤرخ في ٢٠٢٣/٨/٢٧ إلي السيد الدكتور/ وزير التموين والتجارة الداخلية بطلب وضع الآلية اللازمة لتنفيذ الحكم ، وقد كونت الشركة مخصص مطالبات لمقابلة ذلك بنحو ١٦ مليون جنيه.

- صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحرر في ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م٢ لتقاعس الشركة في إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله وبلغت تكلفة المباني والإنشاءات ضمن الأصول الثابتة للشركة نحو ٣٧٥ ألف جنيه ، وأقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٦ق. إداري قنا للطعن على القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦، وطعنت الشركة على الحكم برقم ٧٢٦٥٦ لسنة ٦٤ إدارياً عليا وتم رفض الطعن بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠ .
- صدر حكم بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦ في الدعوي رقم ٢٨٢لسنة ٢٠٠٩م.ك قنا المقامة من أحمد الراوي عامر ضد الشركة ، بتثبيت ملكيته لمساحة ١٨ س ٩ ط بحوض الرياح ٢٥ القطعة ٧ بمجمع السلندرات بقنا وإلزام الشركة بمبلغ ٦,٨٢٥ مليون جنيه تعويض عن الاستيلاء علي المساحة محل التداعي والبالغة نحو ١٣ س ١٢ ط ، ومبلغ ٣,٤٧١ مليون جنيه للخصوم المتداخلين هجوميا عن الاستيلاء عن المساحة محل التداعي بغير الطريق الذي رسمه القانون والبالغة مساحتها نحو ٢٣ س ، ٤ ط بإجمالي قدرها نحو ١٠,٢٩٦ مليون جنيه ، وتم عمل إستئناف من الشركة برقم ٨٩١ لسنة ٤١ س عالي قنا محدد له جلسة ٢٠٢٣/١٠/١٤.
- صدر حكم قضائي (أول درجة) ضد الشركة في الدعوي القضائية رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ مدني كلي – إسنا المقامة من السيد / مهدي عبد النبي وآخرين دعوي ريع مع تسليم أطيان التداعي مساحة ٦ قيراط ، ٢ سهم تقع داخل مطحن إسنا البالغ مساحتها الاجمالية نحو ٧٤٨٤ م٢ حكم فيها ضد الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤ وتم عمل إستئناف قيد برقم ٦١٢ لسنة ٤١ ق وحدد له جلسة بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٥.

نوصي بضرورة موالاة الدعاوي القضائية المقامة بهذا الشأن مع إجراء التسويات اللازمة بشأن الخسائر التي ستلحق بالشركة ومراعاة متطلبات معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

- عدم الانتهاء من تقنين ونقل ملكية بعض الأراضي والعقارات المملوكة لشركة مطاحن مصر العليا أو آلت إليها بموجب قرارات سياديه ومنها:-

- أرض صومعة قنا بمساحة ١٢س ١٢ ط ٨ ف لعدم حصول الشركة على قرار بتخصيص الأرض من محافظة قنا .
- أرض مطحن ناصر والمخبز الآلي بنجع حمادي بمساحة ١٠٩٠٠م٢ لوجود نزاع على الملكية بين كل من مجلس مدينة نجع حمادي ، والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصلحة الأموال المستردة .

- أرض عمارة دار السلام بمحافظة القاهرة بمساحة ١٠٨م٢ والتي آلت إلى الشركة عام ١٩٩٩ من بعض العملاء المتعثرين في سداد مستحقات الشركة وقد تبين أنها أرض حكر وتم رفع دعوى رقم ١٠٨٠٩ لسنة ٢٠٠٧ ك شمال القاهرة لتسجلها وحكم فيها بجلسة ٢٠١٦/٦/٢٨ برفض الدعوى وتم عمل استئناف رقم ٥٠١٨ لسنة ٢٠ س ع شمال القاهرة وحكم فيها بجلسة ٢٠١٧/٥/١٩ بالرفض وتأييد الحكم المستأنف .
- أراضي آلت للشركة من التأميم مثل مطاحن (طما – الجيار – الساحل بطهطا –عبد الأخر – النظامي و المنشاة – الاتحاد بالأقصر – إسنا – هو بنجع حمادى - فرشوط).
- أراضي منزوع ملكيتها وهي(شونة طهطا- مجمع أولاد نصير- شونة مطحن جرجا- مجمع مطاحن قنا).
- عدد (١) شقة بحدائق القبة بالقاهرة وعدد (٢) شقة بالإسكندرية رغم صدور حكم في الدعوي رقم ١٠٦٣ لسنة ٧٠ ق إستئناف بجلسة ٢٠١٤/٧/٢٠ بصحة ونفاذ عقد بيع شقتي الإسكندرية.
- لازالت شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة لم تقم بتسجيل عدد ٣ شقق سكنية بالمعمورة والعجمي بمحافظة الإسكندرية مشتراه من شركة المعمورة للتنمية السياحية، جمعية ٦ أكتوبر بشاطئ النخيل منذ عام ٢٠٠٩ بتكلفة دفترية بلغت نحو ٩٩٨ ألف جنيه وقد سبق رد الشركة على تقريرنا عن مراجعة قوائمها المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بأنه يصعب تسجيل تلك الشقق نظر لوجود مشكلات بين الاصلاح الزراعي والجهة البائعة.

نكررتوصياتنا بضرورة متابعة الإجراءات القانونية واتخاذ اللازم لتسجيل عقد بيع الأراضي وسرعة إنهاء الإجراءات اللازمة لتسجيل ونقل ملكية تلك الوحدات حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة.

- بلغ صافي ربح الشركة (بعد الضريبة) عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ١٩٦,٧٧٩ مليون جنيه بزيادة نحو ٤٦,٦٣٧ مليون جنيه عن الفترة المماثلة والبالغة نحو ١٥٠,١٤٢ مليون جنيه بنسبة زيادة نحو ٣١% وقد تبين إنخفاض كمية القمح المطحونة (تمويني ، حر) خلال العام بشركة مطاحن مصر العليا عن الكميات المطحونة خلال العام المالي السابق والأسبق حيث بلغت الكمية المطحونة خلال العام نحو ٩٥٨ ألف طن قمح مقابل نحو ١,٠١٦ مليون طن خلال العام المالي السابق ومقابل نحو ١,٠٤٦ مليون طن خلال العام المالي الأسبق بإنخفاض قدره نحو ٥٨ ألف طن خلال العام ، نحو ٨٨ ألف طن خلال العام المالي السابق وبنسبة إنخفاض قدرها نحو ٦% ، ٨% علي الترتيب الأمر الذي آثر سلبا علي نتائج أعمال الشركة.

هذا وقد ساهمت الإيرادات العرضية (غير الناتجة عن أنشطة الشركة الرئيسية) بنحو ٦٨,٨١٥ مليون جنيه وبنسبة نحو ٣٥% من الربح المحقق قبل الضريبة .

نوصي بضرورة بحث أسباب إنخفاض الكميات المطحونة والعمل على تلافيها حتي يتسني الاستفادة من كافة الطاقات الانتاجية المتاحة تعظيما لإيرادات الشركة ونتائج أعمالها.

- عدم وجود نظام تكاليف معتمد بشركة مطاحن مصر العليا من مجلس الإدارة يوضح عناصرها وأسس تبويبها وأسس توزيع المصروفات والإيرادات الغير مباشرة على أنشطة الشركة المختلفة دون الإفصاح عن ذلك بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية حيث تمسك الشركة نظام تكاليف غير معتمد كما تمسك شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة نظام تكاليف يفي بغرض تقييم مخزون أخر المدة من الإنتاج التام دون إعداد قوائم تكاليف الأنشطة الأمر الذي لم نتمكن معه من الوقوف علي نتائج أعمال أنشطة الشركة المختلفة.

نوصي بضرورة بحث ما سبق وإتخاذ كافة الاجراءات اللازمة نحو وضع نظام تكاليف للشركة وإعتماده من السلطة المختصة .

- لم تتضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة بعض متطلبات الافصاح بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية أرقام (١) الخاص بالافصاح ومعيار رقم (١٠) الخاص بالاصول الثابتة ومعيار رقم (٧) الخاص بالاحداث التي تقع بعد الفترة المالية فقرة (١٧) .

يتعين مراعاة تضمين الايضاحات المتممة كافة البنود المشار إليها وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة تحقيقا للهدف من عرضها.

- عدم تعديل المادة السابعة من النظام الأساسي بشركة مطاحن مصر العليا بشأن هيكل المساهمين حيث تضمنت مساهمة إتحاد العاملين المساهمين في رأس مال الشركة تبلغ نحو ١٠٣٢١٦٤ سهم قيمتهم الأسمية ١٠٣٢١٦٤١٠ جنيه بنسبة ١٤,٧٤٥% من رأس مال الشركة في حين أن مساهمة الاتحاد المذكورفي رأسمال الشركة وفقا لأخر هيكل رأس مال للشركة والوارد من شركة مصر للمقاصة والايداع والقيد بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٦ يبلغ نحو ١٣٨٦٩٤٧ سهم بقيمة إسمية قدرها ١٣٨٦٩٤٧٠ جنيه بنسبة ١٩,٨١٤% من رأس مال الشركة.

يتعين إتخاذ الاجراءات اللازمة نحو دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد والنظر في تعديل المادة المشار إليها وفقا لما سبق والإفادة.

- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الالكترونية على مستوي الدولة لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات شركة مطاحن مصر العليا بمناطقها المختلفة وعدم وضع برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر الذي يؤدي إلي إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة للتحول إلي مصر الرقمية.

نوصي بضرورة العمل على إتخاذ الاجراءات اللازمة نحو التحول إلى النظام الآلي لمواكبة توجيهات الدولة وسهولة الحصول على التقارير والمعلومات بشكل منتظم وربط الشركة بمناطقها المختلفة إحكاما للرقابة .

- وجود بعض أوجه القصور في أعمال الرقابة والضبط الداخلية بالشركة على النحو الوارد بتقاريرنا الدورية المبلغة للشركة خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نوصي بإتخاذ اللازم نحو معالجتها وتداركها إحكاما للرقابة.
- عدم الإلتزام بأحكام والشروط الواردة بقانون البيئة رقم (٤) لسنة ٩٤ المعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ بشركة مطاحن مصر العليا ومن أهم مظاهر ذلك ما يلي:-
  - عدم وجود حوائط أوستائر معدنية على نقر استقبال الاقماح بالمطاحن لمنع تصاعد الأتربة حال تفريغ الأقماح على النقرة ، وخاصة فى ظل وجود بعض المطاحن بالقرب من الكتلة السكنية مما يعرض الشركة لمخالفات بيئة نتيجة لذلك.
  - يقوم بأعمال القياسات البيئية لوحدات القطاع المختلفة مسئول القياسات البيئية بالشركة والذي يقوم بإجراء تلك القياسات مرة واحدة أو مرتين خلال العام بالمخالفة لإحكام المادة (٣٢) من القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ والتي تنص على مرة كل ثلاث أشهر.
  - يتم تصريف مياه الصرف الخاصة بغسيل الأقماح ببيارات وذلك ببعض المطاحن التابعة للشركة (مطحن طما ، مطحن المحلج ، مطحن أحمس بقوص) دون تصريفها على شبكة الصرف الصحي الرئيسية بتلك المدن.
  - عدم وجود نظام تكاليف مطبق بالشركة يتضمن أي قواعد أو معالجات بشأن التكاليف البيئية، وأسس تبويبها إلى تكاليف رأسمالية وجارية مباشرة وغير مباشرة.

يتعين العمل على تركيب ستائر معدنية على نقر مطاحن القطاع ودورية إجراء القياسات البيئية في المدد المحددة قانونا مع تصريف المياة الناتجة عن غسيل الأقماح على المخازن العمومية وأخر الموافقات اللازمة لذلك والإفادة.

- عدم استيفاء اشتراطات الحماية المدنية و مكافحة الحريق بكافة الوحدات التابعة لشركة مطاحن مصر العليا و ذلك طبقا لتقارير المعاينة الواردة من ادارات الحماية المدنية بمديريات امن سوهاج , قنا , الاقصر .

نوصي بضرورة العمل على تنفيذ كافة توصيات ادارات الحماية المدنية المشار اليها حتى يتسنى الحصول على موافقتها على ممارسة النشاط و منعا لأي اخطار محتملة حفاظا على استثمارات الشركة .

تحريرا في ٢١/ ٩ / ٢٠٢٣

احمد

وكيل الوزارة

نائب اول مدير ادارة

عصام زكريا محمد

(محاسب/ عصام زكريا محمد)

يعتمد ,,, **الوكيل الاول**

مدير الادارة

٢١/٩/٢٠٢٣

عمرو مختار السيد

(محاسب/ عمرو مختار السيد)